الجولة السابعة

مرت معنا ، الجولة السابقة وقد لمسنا فيها لمسا رفيقا بعض الأمور كنشأة بعض العلوم وكون العلوم الخمسة من عقائد الى فقه الى تصوف الى أصول الى علم منطق يكمل بعضها بعضا الى قضية وجود المدارس المتعددة ووجود الأئمة الى نقاط من الخلل فى المجتمع الاسلامى لها صلة بهذا الموضوع وبهذه العلوم الى بعض القصور فى كتب المتقدمين بالنسبة لطبيعة عصرنا فى هذه العلوم .

ولنحاول فى هذه الجولة أن نمس بعض الأمور المتعلقة بعلوم الفقهين الكبير والأكبر بشكل أوسع .

— ١ —

يتساءل الكثيرون هل من ضرورة لدراسة العقائد كما هى موجودة فى كتبها ؟ ويتساءل الكثيرون هل من ضرورة لدراسة الفقه على مذهب من المذاهب ؟ ولماذا هذه المذاهب الفقهية ؟ ولماذا لا نجمع المسلمين على مذهب واحد ؟ أو لا يكفى الكتاب والسنة ودراستهما ؟

ويتساءل الكثيرون ولماذا التصوف ؟ ولماذا أهله ؟ وما دام الانحراف هو الغالب على الصوفية فلماذا لا نلغى شيئا اسمه التصوف ونحاربه ونربى فقط على الكتاب والسنة ؟ ولماذا ندرس المنطق ؟ ولماذا ندرس أصول الفقه ؟

ونحن نقول : ان الجواب الصحيح على هذه الأسئلة لابد منه ، لأنه ما لم يقتنع الانسان بضرورة دراسة ما فانه لا يقبل عليها ، وما لم يعرف الحكمة فى سبب وجود علم لا يقبل عليه حق الاقبال .

ولعل من الأسباب التى أدت الى اهمال هذه العلوم هو عدم معرفة قيمتها أو عدم معرفة الضرورة اليها .

***

— ٢ —

ان دراسة علم العقائد ضرورى لنفس السبب الذى أدى الى نشأة هذا العلم فهذا العلم نشأ بسبب الطروح الخاطئة التى طرحتها الفرق التى انشقت عن جسم الجماعة الاسلامية ، ثم بسبب الطروح التى طرحها الداخلون فى الاسلام من أبناء الأديان الأخرى ، ثم بسبب الطروح الفلسفية التى نشأت كأثر عن الترجمات لكتب الفكر العالمى من آثار فكرية يونانية أو غيرها ، كل هذه الأشياء اقتضت ردودا واثباتا لوجهة النظر الحق فى هذه الشئون حتى لا يقع المسلم فى مطب خطر وهو لا يشعر ، ولكى لا يستطيع الآخرون صرفه عن الحق وهو جاهل .

هذا عدا عن كون وجود هذا العلم ضروريا لعرض العقائد الاسلامية ليتعرف عليها المسلم فى كتاب مستقل ، فكما أن جمع ما ورد فى الصلاة فى كتاب واحد وشرحه وتوضيحه شىء ضرورى فكذلك أن يجمع فى كتاب واحد ما ورد فى باب العقائد شىء عادى وضرورى ليعرف المسلم العقائد الصافية .

وعلى ضوء هذين الاحتياجين نعرف ضرورة وجود علم العقائد قديما وضرورة دراسته حديثا .

فالمسلم بحاجة الى أن يتعرف على العقائد الاسلامية مجموعة فى كتاب واحد ، وبحاجة الى أن يعرف وجهة النظر الحق فيما وقع من خلاف خلال العصور حتى لا يسير على مسار فرقة ضالة ، أو يتوهم توهما خاطئا فى شأن فرقة ضالة .

ان هناك اتجاها عالميا لاحياء تراث الفرق الضالة كجزء من عملية تشويش تأخذ طابعا موضوعيا فى الظاهر ، كما أن هناك اتجاها عالميا لتمجيد اتجاهات بعض الفرق ، كما أن كثيرا من الفرق الاسلامية الضالة تحاول أن تبرز فكرها وتشوش على أهل الحق ، فنحن اذا تركنا المسلم الحالى بعيدا عن معرفة الحق فى شأن العقائد وتركناه جاهلا بطروح فرق الضلالة فانه بالامكان أن يسير على مسار خاطىء وهو لا يشعر . ان الضلال فى السير لم يكن الا أثرا عن فهم خاطىء لقضية عقلية أو لنص شرعى فما لم نستبق الخطأ بتقديم الحق الخالص المقنع فان كثيرين قد يقعون فى الخطأ أو فى الضلال .

صحيح أن المسلم المعاصر بحاجة الى أن يعرف الرد على الطروح المعاصرة لأنواع الفكر المعاصر ، ولكن المسلم المعاصر بحاجة كذلك الى أن يعرف السير الخاطىء للفرق الاسلامية حتى لا يقع فى غلطة من أغلاطها .

ولكن كتب العقيدة فى العصور المتأخرة اما أسهبت كثيرا واما اختصرت كثيرا واما قصرت فى التدليل أو اعتمدت ما لا يصح اعتماده فى باب العقائد وأما دخل فيها ما ليس من هذا العلم أو ما لا يحتج به فيه على تعقيد فيها وبعد عن أسلوب العصر ومن ثم فالتأليف المستوعب لعلم العقائد فى مسائله التقليدية والمستوعب لعرض العقائد الاسلامية ، ولردود الاسلام على النظريات المعاصرة كل ذلك ضرورى حتى لا يبقى المسلم على فراغ يملؤه باطل أو هوى .

* * *

— ٣ —

وأما قضية المذهبية فى الفقه فاننا سنتحدث عنها لفهم حيثياتها من خلال مجموعة فقرات :

١ — مركز الانسان فى الوجود هو العبودية لله « **وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون** »(١) . والعبودية لله تقتضى معرفة بالله ومعرفة بحكمه وذلك يكون عن طريق رسله بالوحى الذى ينزله عليهم ، واذ كان محمد صلى الله عليه وسلم هو خاتم الرسل فلا معرفة لطريق تحقيق العبودية الا من خلال الوحى الذى أنزل اليه والذى هو الكتاب والسنة ومن ثم كان هناك محكوم وحاكم أما الحاكم فهو الله عز وجل ، وأما المحكوم فهو الانسان المكلف قال تعالى : « **ان الحكم الا لله** »(٢) وقال : « **ألا له الخلق والأمر** »(٣) وقال : « **ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى به الريح فى مكان سحيق** »(٤) . وفى عصرنا حيث يتوسع مفهوم الحرية لدرجة أن الانسان يتصور أنه حر بمعنى أنه غير مسئول وغير مكلف فلا عبودية ولا خضوع لله رب العالمين يدرك أهل الايمان الحق كم ينبغى تعميق معنى العبودية لله

---

(١) الذاريات : ٥٦ .
(٢) يوسف : ٤٠ ، ٦٧ .
(٣) الأعراف : ٥٤ .
(٤) الحج : ٣١ .

بمعرفة أنه وحده الحاكم فلا حاكمية الا له ، وأن الانسان محكوم عليه ، وأن الطريق لمعرفة هذا كله هو وحى الله الذى ينزله على رسله والذى صبغته الأخيرة والنهائية والقطعية والخاتمة والناسخة لما قبلها والجامعة لما سبقهـا والكاملة فى صياغتها وفى شمولها هى ما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم « ألا وانى أوتيت الكتاب ومثله معه » وفى رواية « ومثليه معه » ونحن ملزمون ألا نخرج عن الكتاب والسنة وألا ننظر الا على ضوء الكتاب والسنة وألا نتقدم على الكتاب والسنة فى أى شىء •

قـال تعـالى : **« يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدى الله ورسوله »**(١) أى لا تتقدموا بين يدى الله ورسوله بقـول أو فعل ، وقال عليه الصلاة والسلام « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة رسوله » رواه مالك •

قـال تعـالى : **« قل أطيعوا الله والرسول ، فان تولوا فان الله لا يحب الكافرين »**(٢) وقـال : **« فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر »**(٣) •

٢ ــ عرفنا فى الفقرة السابقة أن هناك حاكما هو الله عز وجل ومحكوما وهو المكلف ، وهذا يعنى أن هناك حكما ومحكوما فيه والمحكوم فيه هو أفعال المكلفين وتصوراتهم وتصرفاتهم •

والحكم اما حرام أو حلال أو مكروه أو واجب أو فرض أو سنة أو مندوب وكل ذلك ينبغى أن يستخرج من الكتاب والسنة ، ففى الكتاب والسنة نعرف الحاكم وصفاته وأسماءه وأفعاله ووحيه وسننه ، ونعرف المحكوم الذى هو المكلف ، وشروط تكليفه ، وماهية هذا التكليف وما يطرأ عليه وما يعرض له ، ونعرف الحكم فى كل قضية من القضايا فى العقائد والأخلاق والتصورات والسلوك والشرائع والشعائر والعبادات على كل مستوى : مستوى الفرد والأسرة والأمة والانسانية والخلق أجمعين ••

٣ ــ ان الاسلام كامل فلا شاردة ولا واردة مما تختص بالمكلفين

---

(١) الحجرات : ١ •
(٢) آل عمران : ٣٢ •
(٣) النساء : ٥٩ •

الا والله فيها حكم والحوادث لا تعد ولا تحصى والنصوص محدودة فكيف تسع النصوص المحدودة الحوادث غير المعدودة نقول :

ان الكتاب والسنة أحالا على الاجماع وأحالا على القياس ، فأى واقعة لم يرد بها نص فى كتاب ربنا وسنة نبينا نظرنا فاذا كان فيها اجماع لأهل العلم فهو حكمها ، فان لم يكن فيها اجماع نظرنا هل هناك واقعة تساويها فى العلة مما ورد فيه نص ! فان كان ألحقنا هذه الواقعة بتلك فى الحكم ، أو هذا وهذا يفهماننا مبدئيا كيف أن أحكاما غير محددة تتولد عن نصوص معدودة والى هذا الحد هناك اتفاق تام بين الأئمة العظام من أئمة الاسلام ، ثم اذا لم نجد حكم الواقعة الجديدة فى كتاب أو سنة أو اجماع أو قياس فماذا نفعل ؟ قال بعض أئمة الاجتهاد : العبرة للمصلحة ، وبعضهم قال : نقيس على روح الشريعة وقواعدها العامة وبعضهم قال : تعامل المسلمين معتبر وبعضهم قال وقال •

ولكل دليله وعلى ضوء ما اعتمدوه وعلى ضوء القواعد التى أصلوها تفرعت مسائل غير محدودة من نصوص معدودة ونتج عن ذلك اختلاف لم يمس البديهيات ولا القطعيات ، وانما هى محاولات للانطلاق على ضوء الكتاب والسنة لحل مشاكل الانسان التى لا تتناهى احتمالاتها على على ضوء قواعد الاستنباط التى حددتها النصوص • وهذا أول سبب من أسباب وجود المدارس الفقهية وبالتالى وجود المذهبية فى الأحكام الفقهية العملية •

٤ ــ القرآن الكريم بقراءاته المتواترة كلها قطعى الثبوت • وأما السنة فمنها المتواتر لفظا ومعنى ، ومنها المتواتر معنى لا لفظا ، ومنها الظنى الثبوت ، وهو أقسام ، فمنه الصحيح ، ومنه الحسن ومنه الضعيف ، وظنى الثبوت منه ما يعارض بعضه ومنه ما يعارض قواعد مفهومة من المتواتر ، وما تحدث عنه الظنى الثبوت منه ما له علاقة فى العقائد ، ومنه ما له علاقة فى الحلال والحرام ، ومنه ما له علاقة بالآداب ، فاذا كان صحيحا فما الحكم واذا كان حسنا فما حدود الحجية فيه فى كل باب ، واذا كان ضعيفا فما حدود الأخذ به ، واذا عارض الضعيف الصحيح وكان الضعيف يوافق قواعد مفهومة من المتواتر فما الحكم ، واذا عارض الصحيح نفسه ما أفهمته النصوص المتواترة فما الحكم والشأن ؟ ثم المتواتر نفسه ما هى أصول فهمه ،

وما هى ضوابط هذا الفهم اذ منه المجمل ومنه المتشابه ومنه ومنه • كل هذه القضايا احتاجت الى بحث وتصدى لها الأئمة المجتهدون ، فنشأت عن ذلك وأمثاله مدارس ، وترتب على اعتماد وجهة نظر ما للوصول الى حكم يختلف عما وصل اليه مجتهد آخر نتيجة لتنبيه وجهة نظر أخرى ، وهذا سبب ثان من أسباب وجود المدارس الفقهية ، وبالتالى وجود المذهبية فى الأحكام الفقهية العملية وكل ذلك لم يكن الا انطلاقا من الكتاب والسنة وليس بعيدا عن الكتاب والسنة •

٥ ــ رأينا أن الكتاب والسنة دلا على القياس ودلا على الاجماع ، فما هو الاجماع ، ومتى يكون ؟ وما مقدار حجيته والزامه ؟ وما هى أنواعه ؟ وما هى درجة الزام كل نوع منه ؟ وما هو القياس وما حجيته وما هى ضوابطه واذا كان هناك قياس جزئى أليس هناك قياس كلى على روح الشريعة وقواعدها ؟ ثم أليس بالامكان أن تقاس مسألة على أكثر من حادثة مختلفة ؟ والى أى حد يؤثر العرف أو الضرورة على بعض الأحكام ؟ وما هى حــدود الضرورة المؤثرة ؟ ثم اذا ذكر الكتاب والسنة شيئا يقصه علينا من أخبار الأنبياء السابقين فالى أى حد يكون هذا ملزما لنا ، ثم الصحابى اذا اتجه اتجاها فالى أى حد هو ملزم لنا ؟ وهل يكون أحيانا ملزما وأحيانا غير ملزم ؟ هذه قضايا كلها طرحت للبحث وقد أجاب الأئمة المجتهدون على كل منها وشىء عــادى أن توجد أجوبة مختلفة ان لم يكن فى كل هذه القضايا ففى بعضها ، وهذا سبب آخر من أسباب وجود المدارس الفقهية ، وبالتالى وجود المذهبية فى الأحكام الفقهية العملية •

٦ ــ اللغة العربية هى صدفة هذا الدين ، فيها أنزل ، وعلى ضوئها تفهم نصوصه ، وبقدر ما كانت هذه اللغة لغة بيان فان الاحاطة بها تحتاج الى جهد وتحتاج الى ذوق ، وقد كان العربى غنيا عن الأول ، غنيا بالثانى •

ان هذه اللغة دقيقة جدا ، فهى غنية بالمترادفات ، ولكل لفظــة فيها معنــاها الدقيق الذى لا ينوب عنه فيه غيره ومن مفرادتها ما يعبر عن الشىء وضده بآن واحد ولا يحدد المراد الا السياق ، أو ما يحيط بالحادثة من واقعة ، وللحركة فى هذه اللغة دلالة ، وللصيغة دلالة ، وللحركة فى المفرد دلالة ، ولتقدير الحركة فى الجملة دلالة •

وللعرب طرقهم المتعددة فى فن الأداء ، فقد يعبرون عن المعنى الواحد بثلاثين أسلوبا • فقد يعبرون عنه بطريق الحقيقة ، أو بأسلوب المجاز ، والحقيقة منها اللغوية ومنها الشرعية ومنها العرفية • والمجاز أنواع كثيرة • وقد يعبرون عن المعنى نفسه بأسلوب التشبيه بأنواعه المتعددة • وقد يعبرون عنه بطريق الاستعارة المتعددة الأنماط ، وقد يعبرون عنه بطريق الكناية المتعددة الأشكال ، واذا كان للكلمة فى اللغة العربية دلالتها المحددة فان للحروف فى اللغة العربية دلالاتها المتعددة التى تفهم من خلال السياق ، فلبعض حروف الجر أكثر من عشرة معان ، وحرف الاستفهام قد يفيد أكثر من عشرة معان كالاستنكار والتوبيخ والتعجب وغير ذلك • وفى هذه اللغة يكثر الحذف ، ويكثر التقدير • ولهذه اللغة طبيعتها الجمالية وموازينها الجمالية ، ومن ثم نشأت العلوم الكثيرة فى هذه اللغة : الصرف والنحو والبديع والبيان والمعانى وفقه اللغة • ووجدت القواميس الضخمة لجمع مفردات هذه اللغة ولهذا كله فان العلم بهذه اللغة يحتاج الى جهد كبير وذوق مرهف ، ولا يغنى عن الجهد ، ولا يغنى الجهد عن الذوق فاذا اتضح هذا وعرفنا أن أرقى نصوص وجدت فى اللغة العربية على الاطـــلاق هى نصوص الكتاب والسنة ، وأن القرآن قد نزل على طرق العرب فى الأداء والخطاب ، وأن السنة النبوية قد نطق بها أفصح العرب عرفنا كم يحتاج ادراك الكتاب والسنة الى علم بهذه اللغة وتذوق لها ، وعرفنا كذلك أن الاختلاف فى فهم نصوص الكتاب والسنة لابد منه •

فهذا يفهم نصا على أنه حقيقة ، وهذا يفهمه على أنه مجاز ، وهذا يفهم نصا على أن فيه شيئا محذوفا ، وهذا يفهمه على أنه لا حذف فيه ، وهذا يفهم أن المراد بالحرف كذا ، وآخر يفهم على أن المراد به شىء آخر ، وهذا كله شىء عـــادى • فاذا كان بيت من الشعر قد يختلف أئمة اللغة فى فهمه على أنحاء شتى فما بالك بعشرات الألوف من نصوص الكتاب والسنة ، فمن تصور أن هذه العشرات الألوف من النصوص يمكن أن يجتمع الناس على فهم موحد لها فهو مخطىء ، فاذا أدركنا هذا عرفنا سببا آخر من أسباب اختلاف المجتهدين ، وسببا من أسباب وجود المذهبية فى الأحكام الفقهية ، وعرفنا كذلك لم سلمت الأمة لكثير من

الأجيال الأولى بصفة الاجتهاد ، ولم لم تسلم لأحد فى العصور المتأخرة بصفة الاجتهاد •

٧ ــ ورد فى الحديث الذى أخرجه الستة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الحلال بين وان الحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع فى الشبهات وقع فى الحرام كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ألا وان لكل ملك حمى ألا وان حمى الله محارمه ألا وان فى الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهى القلب » • هذا الحديث اعتبره العلماء واحدا من أحاديث أربعة عليها مدار الاسلام كله • قال الشوكانى : وقد جمعها من قال :

عمدة الدين عندنا كلمات مسندات من قول خير البرية
اترك المشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية ا هـ •

الاشارة بقوله : « ازهد » الى حديث : « ازهد فى الدنيا يحبك الله وازهد فيما عند الناس يحبك الناس » • أخرجه ابن ماجه • وحسن اسناده الحافظ • وصححه الحاكم عن سهل بن سعد مرفوعا •

والاشارة فى قوله : « دع ما ليس يعنيك » الى قوله عليه الصلاة والسلام : « من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه » • والاشارة فى قوله : «واعملن بنية» الى حديث : « انما الأعمال بالنيات » • والاشارة فى قوله : «اترك المشبهات» الى الحديث الذى ذكرناه : « ان الحلال بين وان الحرام بين » •

قال الشوكانى عن هذا الحديث : وأشار ابن العربى أنه يمكن أن يتفرع منه وحده جميع الأحكام • وقال القرطبى لأنه اشتمل على التفصيل بين الحلال وغيره ا هـ •

هذا الحديث بين أن هناك قضايا واضحة وهى التى يسميها علماؤنا الأمور المعلومة من الدين بالضرورة والتى لا يجهلها عام ولا خاص من المسلمين ثم هناك أمور مشتبهات يعلمها القليل من الناس • ولاشك أن أئمة الاجتهاد هم هذا القليل الذى وفقه الله لامتلاك القدرة على استخراج حكم أى حادثة طارئة •

يقول الشوكانى فى نيل الأوطار عند تفسيره : « أمور مشتبهة » من الحديث السابق ما يلى : « أى شبهت بغيرها مما لم يتبين حكمه على التعيين زاد فى رواية للبخارى (لا يعلمها كثير من الناس) أى لا يعلم حكمها • وجاء واضحا فى رواية للترمذى ولفظه : (لا يدرى كثير من الناس أمن الحلال هى أم من الحرام) ومفهوم قوله : كثير •• أن معرفة حكمها ممكن لكن للقليل من الناس وهم المجتهدون • فالمشبهات على هذا فى حق غيرهم • وقد تقع لهم حيث لا يظهر ترجيح أحد الدليلين » اهـ •

لاحظ قوله : ان معرفة حكمها ممكن لكن للقليل من الناس وهم المجتهدون ، واذن فهذه الأمور المشتبهات اما أن نصل الى علمها عن طريق القليل الذى يعلمها وهم أئمة الاجتهاد أو أن نتورع عن القرب منها كما حضنا على ذلك الحديث • فاما أن نفعل هذا أو هذا ، واما أن يخبط الانسان برأيه على غير هدى ، والذى جرت عليه الأمة خلال العصور هو أن نتعرف على حكم الله تعالى غير الواضح المتضح عن طريق أئمة الاجتهاد . فاذا عرفنا هذا عرفنا سببا آخر من أسباب وجود المدارس الفقهية ، وعرفنا سببا من أسباب وجود المذهبية •

لقد أجمعت الأمة على قبول المذاهب الأربعة كما أجمعت على وجود ناس وصلوا الى رتبة الاجتهاد وأعطتهم هذه الرتبة •

هؤلاء لم يتكلموا فى الأمور التى لا تحتمل اختلافا ، ولا تحتمل كلاما ، وانما تكلموا فى الأمور المشتبهات على ضوء قواعد الشريعة نفسها فى الاستنباط والفهم وضمن فهم كامل شامل لهذا الدين ونصوصه وعلى ضوء فهم دقيق للغة ، فالاجتهاد الصادر عن أهله انما هو محاولة للوصول الى حكم الله فى قضية مشتبهة ، فليس هذا من باب « **اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله** »(١) اذ الأئمة المجتهدون لم يحلوا ما حرم الله عز وجل ، ولم يحرموا ما أحل الله تعالى بل بذلوا جهدهم للتعريف بحكم الله سبحانه فى قضية مشتبهة اما لعدم وجود النص الصريح أو لتعارض ظاهرى فى النصوص أو لغير ذلك من المعانى •

ان الأحكام التى هى أثر من آثار النصوص القطعية الثبوت القطعية

---

(١) التوبة : ٣١ •

الدلالة لم يختلف فيها أو عليها أئمة الاجتهاد ، وانما الخـلاف فيما وراءها . وعلى كل فان المسائل التى اختلف فيها مما تحدثت عنه النصوص تبقى قليلة ، والنصوص معدودة ، والمسائل غير محدودة ، والمجتهد مهمته أن يجيب على كل سؤال ضمن قواعده فى الاستنباط ، وههنا حدث اختلاف ولكن علينا أن نلاحظ أن هذا الاختلاف على كثرته هو أقل ما يمكن أن يتصور من امكانية التوحيد لأنه كلما ازداد العلم قلت الشقة بين المختلفين ، والأئمة الذين سلمت لهم الأمة بالاجتهاد لا شك أنهم ذرى العلم فى هذه الأمة . ان المذاهب الأربعة وهى المذاهب المعتمدة التى نقلت لنا نقلا دقيقا خلال العصور من خـلال استمرار مدارسها الفقهية ، هذه المذاهب طرحت أجوبتها على كل سؤال وجه لها ، أو طرح على بساط البحث ، أو يحتمل أن يطرح فى ظنها فأجابت على هذا كله على ضوء قواعد دقيقة للاستنباط ، هذه القواعد نفسها لم يضعوها من عند أنفسهم بل هى مأخوذة كذلك من نصوص الكتاب والسنة ومن خلال عملية استقراء صعبة ومعقدة . وكأثر من المناقشة الدقيقة لقواعد الاستنباط ضاقت الشقة فيما يمكن أن يختلف فيه الناس . ولعل المذاهب الأربعة هى أضيق اطار للخلاف وأجمع شىء لكل أسبابه . لقد كان بالامكان أن تكون ملايين الآراء ، ولكن عملية استقصاء لمـا يمكن فيه الاختلاف المقبول قد تمت بشكل عفوى . فاستقر الناس على مذاهب أربعة قواعدها فى الاستنباط استوعبت كل القواعد التى يمكن أن تنبثق عن الكتاب والسنة ، والتى يمكن بسببها أن تتفرع ملايين المسائل عن الكتاب والسنة ، وأن يجاب عن كل سؤال وحادثة على ضوء الكتاب والسنة . وقد ثبت ذلك خـلال العصور ومن ثم فانه يتوهم كثيرا من يتصور أن بالامكان أن توضع قواعد جديدة للاستنباط تلغى قواعد الماضين أو تزيد عليها بحيث يمكن أن يجتمع الناس جميعا عليها .

ولنعد الى تذكر الحديث الصحيح الذى بدأنا به هذه الفقرة لنجد فيه جوابا على طرح يطرحه بعض الناس اذ يقولون : أنا لا أقبل الا الحكم الذى دل عليه حديث صحيح أو حسن ثم يبنى على هذا رفضه لكل حكم وصل اليه أئمة الاجتهاد ، ان هذا الرفض قد يؤدى به الى رفض الاجماع والى الوقوع فى السير فى الهوى ، وأمثال هؤلاء فى العـادة ينطلقون من رفض المذاهب الفقهية كلها ، وفى ذلك ما فيه من معارضة لما أشار اليه الحديث وفى ذلك نسف لمضمون قوله تعـالى : **« ونزلنا عليك**

الكتاب تبيانا لكل شيء »(١) • ان الكتاب فيه تبيان لكل شيء بما فيه وبما أحال عليه من سنة واجماع وقياس وغير ذلك من قواعد الشريعة ، وأئمة الاجتهاد هم الذين أحاطوا بالشريعة ، وأحاطوا بطرق الاستنباط ، فاستنبطوا أحكام عشرات الألوف من المسائل من خلال هذه المعانى •

ان الانسان العـادى الذى يرفض السير على هدى أئمة الاجتهاد انما يبيح لنفسه فى الحقيقة اتباع الهوى ، وعندئذ يصبح التفلت هو الأساس ، ومن العجيب أن الذين يطرحون هذه الأفكار هم الذين يتهمون المذاهب الأربعة بأنها قد فرقت الأمة فليت شعرى اذا أصبح لكل انسان مذهب فيما عدا الأمور المجمع عليها أيكون فى هذا جمع وتوحيد ؟

٨ ــ مما مر ندرك سبب نشأة المدارس الفقهية وندرك سبب وجود المذهبية فى الأحكام الفقهية •

ان هناك ناسا يدرسون وتوصلهم نتيجة دراستهم الى الاقتناع بوجهة نظر امام فى قواعد الاستنباط فيرجحها على غيرها • وبالتالى يتبنى مذهبه ويفتى على ضوئه ، ثم ان القليل من الناس عندهم قدرة على أن يدرسوا وأن يتوسعوا فى الدراسة ليحيطوا بفقه المذاهب جميعا • وقلة من الناس من يستطيع الترجيح حتى لو درس ، ثم ان محاولة التفقه فى كل المذاهب قد تؤدى الى تشويش الأحكام فى الذهن ومن ثم كان الشى العملى وهو الذى درجت عليه الأمة خـلال العصور الا فى النادر هو أن يتفقه الانسان على مذهب من المذاهب المعتمدة المنقولة لنا عن أصحابها نقلا لا شك فيه ، وهى المذاهب الأربعة • فذلك أسهل ، وأبسط وأسرع فى التفقه • ولا حرج على فاعل ذلك اذ هذا هو الطريق لسيطرة شرع الله على الحياة كلها • ولا يؤدى ذلك الى خرق الشرع كما يتوهم ناس بل الى تحقيقه • والسير على أى مذهب معتمد فى أى حكم لا يخرج بالنسبة الى المذاهب الأخرى عن كونه اما أحوط أو أكثر أخذا بالرخصة دون أن يوصل الى حرام قطعى • وقد يكون مذهب يسع منطقة أو انسانا لأن هذا المذهب وقواعده تراعى بنية هذا الانسان • أو تنسجم مع خصائصه وقد يكون مذهب أسهل على انسان من مذهب اما لسهولة

---

(١) النحل : ٨٩ •

التفقه فيه أو لسهولة أخذه عن أهله • كل هذه الأسباب قد تكون عوامل من عوامل اعتماد مذهب دون مذهب • فاذا تبينت ضرورة التفقه على مذهب واحد والعوامل التى تؤثر فى ترجيح مذهب فليتخذ كل انسان لنفسه ما شاء واذا اختار فلينظر الى بقية المذاهب المعتمدة وأهلها بروح التسامح والثقة ، ولتكن عنده قابلية الأخذ من غير مذهبه اما لضرورة واما لترجيح دليل أو لغير ذلك من الأغراض الشرعية • ولنا عودة على موضوع المذهبية فى الأحكام العملية وما يحيط به •

* * *

— ٤ —

وأما موضوع دراسة علم التصوف والسلوك فانه محل المعركة الكبرى والمجهدة والتى لا يسلم المتكلم فيها من جراح من كل الأطراف على الاطلاق • ولولا أن حامل الشريعة لا يسعه أن يفر من مواجهة الحقيقة ولا أن يتنكب عن تبيانها لفررت من هذا البحث • ولكن حق العلم يفرض على أن أقول ولو لامنى الآخرون • فلنبدأ عرض مجموعة من الفقرات من خلالهـا ندرك ما له علاقة فى هذا الموضوع كما فعلنا فى الموضوع السابق •

أولا : أخرج الشيخان وأبو داوود عن حذيفة رضى الله عنه قال : « كان الناس يسـألون النبى صلى الله عليـه وسـلم عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركنى فقلت : يا رسول الله •• انا كنا فى جاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال : نعم ، قلت : وهل بعد ذلك الشر من خير ؟ قـال : نعم وفيه دخن • قلت : وما دخنه يا رسول الله ؟ قـال : قوم يستنون بغير سنتى ويهدون بغير هديى تعرف منهم وتنكر • فقلت : فهل بعد ذلك الخير من شر ؟ قال : نعم ••دعاة على أبواب جهنم من أجابهم قذفوه فيها • فقلت : يا رسول الله •• فما ترى ان أدركنى ذلك ؟ قال : تلزم جمـاعة المسلمين وامامهم • قلت : فان لم يكن لهم جماعة ولا امام ؟ قـال : فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك » •

من هذا الحديث ندرك أن المرحلة السابقة على مرحلتنا مرحلة فيها خير ولكن فيه دخنا • أما مرحلتنا فهى مرحلة الدعاة على أبواب جهنم •

فاذا كانت المرحلة السابقة مرحلة خير وفيه دخن بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن دخنها قوم يستنون بغير سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف المسلم منه وينكر ، اذا كانت هذه طبيعة المرحلة السابقة فشيء عـادى أن يسرى دخنها الى كل شيء والى كل مظهر ، ولكن دخنها لا يعنى انعدام الخير فيها ولا يعالج الدخن الا بالعلم • انه اذا تركنا الخير لخلطة شيء من الدخن له فان خيرا كثيرا سيمحى ومن ثم فاننا سنعالج موضوع التصوف بروح العلم والبيان ووضع الأمور فى مواضعها •

ثانيا : فى الحديث الذى رواه الترمذى باسناد حسن غريب عن أبى الدرداء قـال : « كنا مع النبى صلى الله عليه وسـلم فشخص ببصره الى السماء •• قال جبير : فلقيت عبادة بن الصامت فقلت : ألا تسمع ما يقول أخوك أبو الدرداء ؟ فأخبرته الذى قال ، فقال : صدق •• ان شئت حدثتك بأول علم يرفع ؟ أول علم يرفع من الناس الخشوع •• » •

من هذا الأثر ندرك أن الخشوع فى الصلاة علم من العلوم وأنه أول علم يرفع من الأرض ، فاذا عرفنا أن الخشوع محله القلب ندرك أن ما له علاقة فى القلب هو من العلوم فاذا عرفنا أن القلب قد علق عليه فى الاسلام كل شيء « ألا وان فى الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهى القلب » •

اذا عرفنا ذلك أدركنا أهمية علوم القلب فى الاسلام ، وأدركنا كذلك أنها علوم •

ثالثا : افتح الآن كتاب توحيد وكتاب فقه فانك لا تجد فيهما أى اشارة لقضية القلب وعلومه ، فكتب التوحيد تعصم العقل من الخطأ فى باب العقائد ، وكتب الفقه تعصم العمل من الخطأ ولكن لا تجد فى هذه الكتب أى تفصيل فى باب القلب والنفس والشعور • وهذا وحده يشير الى أن هناك علما مكملا لهذه العلوم وقد اصطلح على أن يسمى هذا العلم علم التصوف أو علم السلوك الى الله عز وجل •

ثم افتح الآن كتاب عقائد أو كتاب فقه فانك لا تعثر فيهما على بحث عن أدب الحياة والتعامل • وهذا يشير الى أن هناك فراغا ما موجودا لابد أن يملأه علم من العلوم يكمل بناء علمى الفقه والعقائد فى هذا الباب وينبثق عن الكتاب والسنة كما انبثق ذانك العلمان • وفعلا

فاننا نجد أن كتب التصوف هى التى تسد هذا الفراغ ، ومن ثم فانك تجد أن كل باب من أبواب العقائد لابد أن يوجد ما يكمله فى باب التصوف وكل باب تقريبا من أبواب الفقه لابد أن يوجد ما يكمله فى باب التصوف والسلوك • ونرجو أن يتحمل القارىء ولو مؤقتا استعمالنا لاسم التصوف ان كان يكرهه ريثما تتضح أمامه آفاق الموضوع بالشكل الذى نريد أن نرسم حدوده فى هذا الكتاب •

رابعا : من أعظم أعلام التصوف المجمع على امامتهم عند المسلمين الجنيد • والجنيد نفسه كان على مذهب أبى ثور فى الفقه أى لم يكن مجتهدا ، ومن ثم فالصوفى فى العقائد محكوم بكلام الأصوليين وفى الفقه محكوم بكـــلام أئمة الاجتهـــاد ، فالتصوف اذن محكوم بالعقائد والفقه فهو علم ولكن هو علم التحقق بما ذكره الأصوليون والفقهاء أو هو علم التحقق بالكتاب والسنة على ضوء الفهم الصحيح لهما فالصوفى لا تأتى امامته الا من حيث كونه متحققا عمليا بما ذكرته النصوص من أخلاق باطنة تنبع عنها أخلاق ظاهرة فاذا خرج التصوف عن ذلك وتكلم الصوفى بغير ذلك فعندئذ تكون الكوارث وقد كانت •

لقد رأينا من قبل أن الفقيه يحكم على الصوفى وأن الصوفى لا يحكم على الفقيه فمن باب أولى أن يحكم الأصولى على الصوفى فالتصوف مقيد فى الأعمال بالفقه وفى النظريات بأصول العقائد والكل مقيدون بالكتاب والسنة ، وبضوابط الاستنباط من الكتاب والسنة فماذا حدث ؟

اعتبر الصوفى نفسه هو الأصل فأصبح هو الحاكم على الفقيه وعلى الأصولى فصار هو يقرر مسائل العقيدة والأصولى له فيها تبع ويحدث عن العمل والفقيه له تبع • فصرت تجد كتب التوحيد تقرر ما أثبته الصوفى مما هو خارج عما قرره أئمة التوحيد • وصرت تجد كتب الفقه تقرر ما أثبته الصوفية وما فعلوه مما لم يتعرض له فى الأصل امام من أئمة المذاهب ومما لا يجرى على أصولهم • وتكلم بعض الصوفية بما لو سمعهم به الصحابة لقتلوهم دون تردد • وتوسعوا فى دوائر الفهم للنصوص حتى خرجوا على بديهيات الفهم فتراهم مثلا يحملون الارادة التشريعية على الارادة القدرية مما هو اخراج للكلم عن مواضعه •

وغلا بعض الصوفية بأئمتهم حتى عاملوهم كأرباب لدرجة أن بعضهم ترك الصلاة والأعمال بأمر شيخ من شيوخ الضلالة مع أن من

أصول التصوف أن الالهام والكشف لا قيمة له اذا لم يوافق الكتاب والسنة • قال أبو سليمان الدارانى :

« ربما وقعت النكتة من كـلام القوم فى قلبى فلا أقبلها الا بشاهدى عدل من الكتاب والسنة » • فهذا كلام المحققين من كبار الصوفية • ولكن عندما ندرس كتب الصوفية وخاصة المتأخرين منهم نحس بأن المتأخرين منهم أصبحوا يعتبرون أن الهامات المشايخ وكلامهم أصل وأحيانا قد لا يكون الكلام ثابتا عنهم ومع ذلك أخذ عند ناس منهم نفس وزن نصوص الكتاب والسنة • ويا ويل من ناقش أو حاول أن يفهم أو أن يطلب دليلا ، ومن ثم فانك لا تجد طالب علم متثبت يستطيع أن يهضم كثيرا مما وجد فى كتب التصوف • بل ما أكثر ما يجد المنكر ما يقوى حجته فى الانكار حتى أصبح المنكرون على علم التصوف والسلوك الى الله عز وجل يجدون من كتابات الصوفية ومن واقع حالهم ما هو من أكبر المبررات لكراهية الناس للتصوف وأهله • فاختلط الأمر اختلاطا مخيفا فى هذا الشأن • اذ ضاعت أعظم الحقائق الاسلامية ، وضاع طريق التحقق بها فى خضم هذا الدخن الكثير الذى قدم به من انتسب للتصوف الحجة على التصوف من خلال أعمالهم •

خامسا : غير أن كثيرا من الناس خلال العصور وقعوا فى خطأ الحكم على الصوفية من خلال نقطة يحسن أن نشرحها :

ان هناك حالات شعورية تغلب على الانسان وقد يتحدث الانسان عنها وهى ليست حالة مرضية ولا يتهم من أجل ذلك صاحبها اذا وجدت العقيدة الصحيحة فاذا أحس انسان ما مثلا أنه بيد القدرة الالهية تقلبه كيف تشاء وأحس باستسلام مطلق لله عز وجل فى هذه الحال فهل يقال عن هذا الانسان بأنه جبرى اذا كانت عقيدته معروفة لنا ، أو نقول : ان هذا ذوق لجزء من أجزاء العقيدة فليس على صاحبه جنـاح أنه فى اللحظة نفسـها لم يسـتشعر الجزء الآخر من العقيدة وهو الكسب والاختيار ، وكذلك اذا أحس الانسان فى لحظة من اللحظات باستشعار عميق لاسم الله الأول فلم يلاحظ خلقا وهو فى قمة شعوره هذا ، فهل نقول : ان هذا الانسان ينفى الخلق وذلك كفر لا شك فيه ، أو نقول : ان هذا الانسان ما دام يعتقد العقيدة الصحيحة فلا عليه أن يستشعر قلبه بعض هذه العقيدة فى لحظة من اللحظات •

انهذه نقطةمهمة جدا أنالصوفى الحق ليس له عقيدة خاصة به بل عقيدته هى عقيدة أهل الحق ، ولكنه سائر فى الطريق التى تصبح فيها هذه العقيدة شعورا عنده . فلا يكون انفصام بين فكره وقلبه ومن ثم فهو لا يستحدث عقيدة بل يستشعرها واذا تحدث فانما يتحدث عن شعور ويسجل تجربة فاذا تجاوز هذا فقد ظلم واذا لم يحمل كلامه على هذا مع اعتقاده عقيدة الحق فانه مظلوم والعدل طيب •

سادسا : وعلى كل حال فان قضية تزكية النفس وتقوى القلب والمراقبة فى العبـــادة والتحقق بمقامات الايمان والاسلام والاحسان والتقوى والشكر شىء رئيسى • وتذوق أجزاء العقيدة وأصولها شىء لابد منه ، وهى معان تحدثت عنها نصوص الكتاب والسنة • والصوفية هم أكثر الناس بحثا واستقصاء عن طرق التحقق بهذه المعانى وهم الذين سجلوا دقائق السير للوصول الى هذه المعانى فاذا قيد هذه المعانى كلها الحق والعلم فلا حرج أن نأخذ وأن نربى وأن نفيد وأن نستفيد •

انه لا يصح للمسلم المعاصر أن يستقبل اسم التصوف بتشنج ولا يصح للمسلم المعاصر أن يستقبل اسم السلفية بتشنج ، وانما عليه أن يكون ذا بصيرة نافذة يدرك بها جوانب الضرورة فى كل دعوة ، وأن يكون ذا ادراك شامل يضع به كل شىء ضمن حدوده • ان الصوفية رجال غير معصومين والسلفية رجال غير معصومين والمعصوم هو الكتاب والسنة •

لابد من وجود علم التصوف ولابد من وجود السؤال عن دليل كل انسان من الكتاب والسنة فيما يقوله ويدعو له •

ان نشأة علم يبحث أحوال الصحة والمرض للقلب والنفس وطرائق الصحة وأنواع المرض شىء عـــادى ، وأن يسأل المسلم كل داع الى شىء عن دليله شىء عـــادى ، ومن سار فى النور لا يخاف ، ومن كان معه الدليل لا يخاف ، والعصبية التى تصد عن الحق مقيتة والقاعدة الصحيحة يجب أن تطبق على الجميع •

سابعا : ان التصوف فى الأصل هو علم السلوك الى الله عز وجل على ضوء الكتاب والسنة وعلم التحقق بالأخلاق العظيمة والتخلى عن الأخلاق الدنيئة على ضوء الكتاب والسنة هو علم التحقق بالمشاعر

والعواطف الاسلامية الصادقة • ان فى العقائد أو غيرها على ضوء الكتاب والسنة وهو علم من أدق العلوم وأكثرها ضرورة للانسان وهو العلم الذى يحتاج الامام فيه ما لا يحتاجه غيره لأنه امام عمل •

هذا العلم قد دخل فيه ما لم يدخل فى غيره اذ أصبحت خواطر الشيوخ جزءا منه بصرف النظر عن انطباقها على أصول الشريعة ، وأصبحت فيه كشـــوفات الشيوخ أعظم الحقائق التى يعامل منكرهـــا معاملة الكافر ولو كانت لا تندرج تحت أصول صحيحة ، وأصبحت كثير من القضايا تأخذ طابع العقائد مع عدم وجود نص من الكتاب والسنة الصحيحة يشهد لها مع أن العقائد لا تتبنى الا على القطعيات وأصبحت المشاعر والأحاسيس أصلا توزن به العقائد والرجال بدلا من أن تكون النصوص هى التى توزن بها هذه الأحاسيس والمشاعر وأصبح الشيخ بمجرد أن يكون ذا حال ومأذونا فى اعطاء الأوراد يفتى بكل قضية من القضايا ويلزم مريده أن يطيعه ، وأن يستشيره فى كل شأن فأقام الكثير منهم نفسه مقام المجتهد المطلق فى الأحكام من دون علم ينطلق منه أو أصل يستند اليه الا ما يؤدى اليه اجتهاده وليس أهلا للاجتهاد • وأصبح كل شيخ عند أتباعه وكأنه خليفة المسلمين وما أكثر الشيوخ وما أوسع الشقة بينهم وأصبحت المنامات والخواطر والواردات أصولا برأسها ، وأوجدت طقوس وشعائر خاصة لكل طريقة وربى أبناء كل طريقة وأتباع كل شيخ على الكره للغير ، وأصبح المطالع للكتب فى ضياع • والمصاحب للشيوخ فى تناقض الا من رحم الله تعالى ومع أن هذا العلم يحتاج اليه كل انسان فقد أصبح بهذا يجد كل انسان لنفسه الحجة فى ترك هذا العلم • فاذا اتضح هذا كله نقول :

ان علم السير الى الله وعلم التزكية للنفس وعلم التحقق بمقامات الاسلام والايمان والاحسان والتقوى والشكر فرائض لابد منها فاذا اختلط الكلام عن هذه المعانى بدخن كثير فعلينا أن ننقيه من الدخن ومع معرفة الحق فى الأشياء سلبا وايجابا فلا حرج بالتسميات والاصطلاحات اذا لم نقع بسبب ذلك فى مخالفة •

ومن ثم فانا رأينا أن يدرس علم التصوف وأن ينقح ويحرر ولذلك خصصنا للكلام عنه رسالة مستقلة من هذه السلسلة « **فى البنـــاء** » وأردنا بذلك أن نعيد الأمور الى نصابها فى علم نشأ ثم حدث فيه انحراف •

ونسأل الله الكريم أن تكون كتابتنا عنه شفاء للصدور ، وتصفية له مما علق به ، وفتح طريق نحو تصوف سلفى ورحم الله الامام البنا فقد أرادها حقيقة صوفية ودعوة سلفية • وفى الجزء الخاص عن التصوف فى هذه السلسلة سنرى حديثا مسهبا عن هذا العلم يضع الأمور فى مواضعها ولنكتف ههنا بهذا القدر ولتكن هذه نهاية هذه الجولة •

ولعل القارىء خرج منها وهو أوضح ابصارا فى قضايا ضرورة دراسة الفقهين الكبير والأكبر ، وفى ضرورة الالتزام المذهبى وفى ضرورة تنقيح هذه العلوم وغير ذلك مما مر معه فى هذه الجولة • فلننتقل الى الجولة الأخيرة فى هذه الرسالة وفيها وضع الأمور فى قضايا الفقهين الكبير والأكبر بشكل أكثر تحديدا وقد يكون أكثر ايلاما لبعض الناس •

* * *

obeikandl.com